www.antoinesaad.com

٢٨ حزيران ٢٠١١ – خاص موقع 14 آذار

نصرالله اليوم عن خلاياه؟... سعد لموقعنا: جسم حزب الله لا يبشّر بالخير... وخروج لبنان عن المنظومة الدوليّة سيكون تحت تأثير القوى المالكة لكلّ وسائل الاكراه في محاولة منها للافلات من قوس العدالة!

::باتريسيا متّى::

بين الأزمة الداخلية التي يتخبط بها لبنان وسط الخلافات حول صياغة البيان الوزاري وتحديداً حيال البند الخاص بالمحكمة الدوليّة وقرارها الاتهامي والتطورات الاقليمية على ضوء الثورة الشعبيّة التي اجتاحت سوريا، وعقب اطلالة أمين عام حزب الله السيّد حسن نصرالله للتحدث والاقرار بخرق صفوف الحزب عبر الكشف عن أشخاص متعاملين، احتلّ نبأ جديد أذهان اللبنانيين والمسؤولين ووسائل الاعلام وتصدرّ الأحاديث الا وهو قرب موعد صدور القرار لاتهامي للمحكمة الدولية الذي بات قاب قوسين من اليوم.
الا أن وكما يبدو أن الكلام عن صدور هذا القرار لا يندرج في سياق التسريبات الصحفية التي سبقته على اعتبار أنه مرفق بتزايد في الحديث من جهات دولية محسوبة على الأمم المتحدة في نيويورك وأخرى أوروبية عن اقتراب موعد صدور القرار الاتهامي في إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وربما خلال أيام معدودة.

في هذا السياق وللوقوف حول تداعيات هذا القرار في حال لم يتمّ الالتزام به خصوصاً وأنه يتمّ التداول بامكانيّة اتهامه لعناصر من حزب الله، كان لموقع "14 آذار" الإلكتروني حديث خاص مع المتخصص في القانون العام الدكتور والمحامي أنطوان سعد.

المحكمة أقرّت تحت الفصل السابع: فاما الالتزام بها والا فلبنان دولة "مارقة"
سعد استهلّ حديثه بالتشديد على أن "صدور القرار الاتهامي من شأنه الزام الحكومة اللبنانية بغض النظر الى أي فريق انتمت أي الى الثامن أو الرابع عشر من آذار بالانصياع والخضوع الى هذا القرار ولتنفيذ ما يصدر عن المحكمة الدوليّة لئلا يدخل لبنان الى دائرة الدول التي تخرج عن منظومة القوانين الدولية كما هو حال ايران" لافتاً الى أن "لبنان تعهدّ في مقدمة دستوره باحترام المواثيق والمعاهدات الدولية وعدم مخالفتها كما تعهّد في قانون المحاكمات المدنيّة بتفضيل القانون الدولي على القانون المحليّ بغضّ النظر عمّا اذا كان قرار اعلان المحكمة قد صدر عن مجلس نواب أم لا أو بمشيئة لبنانية أم دوليّة".

هذا وأكدّ أنه "وبمجرّد صدور قرار السير بالمحكمة تحت الفصل السابع يعني أنها صدرت بمشيئة تعلو ارادة المشرّع اللبناني" مشيراً إلى أن عضويّة لبنان في المنظومة الدولية تجبره على احترام هذه المنظومة وعدم التحرّك خارجها بل عليه التقيّد بالقوانين التي تصاغ لأن القوانين الصادرة عن مجلس الأمن تحتّم على الدول الأعضاء احترامها والا بات لبنان في عداد الدول المارقة".
وجود حكومة فعليّة تجبر الالتزام بالقرارات الدولية... وترسيخ مفهوم العدالة الدولية يضعف عامل الاغتيال السياسي .

سعد الذي شددّ على "أهميّة صدور القرار الاتهامي في ظلّ حكومة فعليّة وجديّة نظراً للذرائع التي أثيرت عن عدم امكانيّة حكومة تصريف الأعمال تلبية طلبات المحكمة الدولية ومنها المعلومات التي تضاربت عن الطلب من وزير الداخلية بتسليم عدد من بصمات اللبنانيين"، أكدّ أن "وجود حكومة يجبر الالتزام بكلّ القرارات الدولية، فمن يلتزم بالقرار رقم 1701 عليه الالتزام بالبقيّة منها القرار 1756 الذي قضى بانشاء المحكمة الدولية بموجب الفصل السابع بعد تعثّر عقد اتفاق بين الدولة اللبنانية وتحديداً بين مجلس النواب والأمم المتحدة أو تصديق الحكومة اللبنانية للاتفاقية بموجب مشروع أرسلته الى مجلس النواب".

أما حول اتهام بعض عناصر حزب الله بالضلوع في هذه الجرائم والاغتيالات، رأى سعد أن" صدور أي قرار عن المحكمة لا بدّ له أن يترافق وفريق متضرّر منه يعمد دائماً الى التهرّب من الالتزام بها كما حصل في يوغوسلافيا، اذ تمّ مؤخراً اعتقال أحد المطلوبين منذ خمسة عشر عاماً، واذا كان القضاء الدولي يشددّ على المطالبة بتوقيف كل من يجب محاكمتهم فعلى الجميع العمل على ترسيخ مفهوم العدالة الدولية في هذا الاطار والتعاون مع المحكمة في اطار تعزيز مفهوم القضاء الجنائي الدولي لئلا يقوى عامل الاغتيال السياسي على مفهوم العدالة".

لا وجود لعدالة مثالية... بل عدالة تحفظ حقّ الدفاع للمتهمين وليس حماية حقوق المدّعين .

أما حول صدقية المحكمة الدوليّة وبرهان عدم تسييسها، أشار سعد الى "عدم وجود عدالة مثالية بل وجود عدالة آخذة في الترّسخ منذ آلاف السنين لافتاً الى أنه في المئة عام المنصرم اتخذت "المحكمة" مسارها الطبيعي في الترّسخ وهي آخذة في التطور في أصول محاكمتها في اطار الحفاظ حقّ الدفاع للمتهمين وليس حماية حقوق المدّعين، وبالتالي يقتض الأخذ بعين الاعتبار وضع المتهمين لجهة تأمين أفضل المحاكمات لهم". وتابع في السياق نفسه مشددّاً على "ضرورة انتظار

صدور القرار الاتهامي عن المحكمة وما سيرافقه من أدلة ثابتة ودامغة ترتقي الى مرتبة اليقين وليس فيها أي مجال للشكّ والابتعاد عن الذرائع السياسيّة عن أية جهة صدرت".
خروج لبنان عن المنظومة الدوليّة سيكون تحت تأثير القوى المالكة لكلّ وسائل الاكراه في محاولة منها للافلات من قوس العدالة .

أما عن امكانية تضمين البيان الوزراي لبند يسحب القضاة ويوقف تمويل المحكمة، رأى سعد أنه" اذا تجرأت الحكومة وأوردت مثل هذا البند، فهي تكون في صدد مخالفة القانون الدولي الذي صدر بارادة أسمى وأعلى من ارادة القانون المحلّي وهذا ما ورد في الدستور وفي المادة الثانية من قانون أصول المحاكمات المدنية اضافة الى أنه هذا ما درج عليه العرف في تعامل الدولة اللبنانية والقانون الدولي أو الأمم المتحدة من خلال احترام القوانين".

وأضاف:" أما أيّة حالة استثنائية تسعى فيها الحكومة اللبنانية للخروج عن المنظومة الدولية فهذا لا بدّ أن يكون قد صدر تحت تأثير القوى المالكة لكلّ وسائل الاكراه التي تجبر الحكومة بالخروج عن المنظومة الدوليّة في محاولة للافلات من قوس العدالة معتبراً أنه لا صلاحيّة للحكومة للاقدام على مثل هذه الخطوة اضافة الى أنه لن يكون لها أي تأثير على عمل العدالة الدولية التي تسير بموجب قانون أعلى من القانون المحلّي ولكنّها ستجعل لبنان محطّ أنظار كلّ الدول التي ستعتبر للمرّة الأولى أن لبنان يخرج عن تطبيق العدالة الدولية وهو عضو مؤسس في الأمم المتحدة".

كما رأى سعد أن عدم حضور المطلوبين للمحاكمة للدفاع عن أنفسهم من شأنه تأكيد ارتكابهم لهذه الجرائم، وهذا ما سيرتدّ سلبيّاً على صورة ومواقف لبنان تجاه العدالة الدولية والقانون الدولي وما سيزيد من الانكماش الاقتصادي وتدهور الوضع السياسي المتأزم أصلاً في لبنان".

لماذا كشف نصرالله اليوم عن خلاياه بدون ابراز أي دليل يثبت التعامل؟
أما حول تقاطع توقيت اعلان أمين عام حزب الله السيّد حسن نصرالله عن كشف لشبكات تجسسية داخل صفوفه والكلام عن صدور القرار الاتهامي، ذكّر سعد بالفترة التي استقال فيها الوزراء ال11 من حكومة الرئيس الحريري عندما أشيع بأن القرار قد يصدر بين أسبوع وآخر وعندما حاول حزب الله القول بأن الاتصالات التي وردت من هواتف تابعة لعناصر حزب الله انّما عملت اسرائيل على تركيبها" معتبراً أن ما يحصل يأتي في سياق خلق الذرائع لبرهنة أن العناصر الذي قد توجه العدالة الدوليّة أصابع الاتهام اليهم هم خوارج عن الحزب أو

ارتكبوا الجرائم تحت اسم انتمائهم لحزب الله ولكنهم عملاء لاسرائيل، وهذا نوع آخر من محاولة التفلت من العدالة الدولية تحت ستار الحاق التهم باسرائيل".

واذ لفت سعد الى أن لبنان لم يشهد مثل هذا الأمر طوال مسيرة حزب الله في عداوته لاسرائيل حيث لم يتمّ محاكمة أو ضبط أي من عناصره بتهمة التعامل مع العدوّ بسبب الانضباطية الصارمة في الحزب، تسائل: فلماذا اليوم ستكشف مثل هذه الخلايا بدون ابراز أي دليل يثبت التعامل"؟

جسم حزب الله لا يبشّر بالخير... والحلّ بتعقّل من عمل على تعطيل المحكمة منذ ال2006

هذا ورأى سعد أن الجسم الذي ينتمي اليه حزب الله أي الدولة الايرانية لا يبشّر بالخير باعتبار أنهم –وكما تشير الصحف الدولية ومنها لوفيغارو– عملوا على مساندة السلطات السورية في قمع المحتجين وهم أصحاب الخبرة في هذا المضمار، كالأفعال التي كانت ترتكبها أجهزة الاستخبارات الايرانية في ايران، فأشار الى امكانيّة أن يشهد لبنان بعض مظاهر العنف والاعتداء على أمن وسلامة المواطنين التي لن يجدي نفعاً في تغيير مسار العدالة لافتاً الى أن ما حصل في يوغوسلافيا يشير الى أن العمل على تحقيق العدالة في استمرارية دائمة لحين استكمال الملّف ومحاكمة كلّ المشتبه بارتكابهم جرائم ضدّ الانسانية أو ابادات جماعية".

وأنهى حديثه متمنياً أن "يعقل العاقلين وأن لا يرتكبوا أي أعمال استباقية قبل صدور القرار الاتهامي لأن هذا ما سيؤكدّ وضعهم المتوتر قبيل صدور القرار خصوصاً أنهم الذين عملوا منذ العام 2006 حتّى هذا التاريخ الى تعطيل كلّ ما يمكن أن تقوم به المحكمة من اجراءات سواء منع اقرارها لدى مجلس الأمن وصولاً الى الاعتداء على بعض المحققين في ضاحية بيروت الجنوبية" معتبراً أنه "قد يكون من الممكن التحليل سياسيّاً بين توقيت صدور القرار ومحاولة اسقاط النظام السوري والأزمة السياسية التي يتخبط بها لبنان واستلام قوى الثامن من آذار ذمام الحكم ولكنّ هذا التقاطع لا يعني برمجة سياسية لتوقيت صدور القرار باعتبار أن القرار كان موضوع تعديل متلاحق منذ ما يقارب السنّة بسبب تعدّد التطورات في الأدلة والاثباتات الأمر الذي رتّب تغييراً في بنية القرار الاتهامي على ضوء المستجدات".